

The Arab Grammatical Thought in Light of the Nature of Language A Study in Ibn Al-Khashab's Al-Murtajal[#]

Khaled Y. Alwardat^{(1)*}

Khaled Q. Banydomy⁽²⁾

(1) Researcher, Yarmouk University, Irbid - Jordan.

(2) Associate Professor, Department of Arabic Language, Yarmouk University, Irbid - Jordan.

The research is taken from a doctoral dissertation.

Received: 09/04/2023

Accepted: 24/05/2023

Published: 31/12/2023

* **Corresponding Author:**
khaledalwardat1979@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.59759/art.v2i4.408>

Abstract

Language is a transformative nature from mental to vocal and constructive. The syntactic thinking relied on this epistemological structure considering it an intrinsic basis in the syntactic research to describe the nature of the relations among constructive elements. The role of syntactic thinking is to shape the nature of the relationships between structure particles in a syntactic system based on the linguistic law, based on the idea that syntax is an assumed restriction in usage, employed by the speaker in a disciplined text governed by speech directions which can be expressed by each element's syntactic function. Also, the syntactic sections, which were shaped by syntactic thinking, summarize the relationship between syntax and the vocal constructive linguistic nature, with regard to what the two researchers found out in reading Ibn Al-khashab's Al-Murtajal. The methodology of syntactic thinking can be described as comprehensive since it was constructed upon the vocal constructive nature of language in the parsing industry. By revising the parts of speech, what is attributed as parsing and what is constructive are tested. This study called for employing a descriptive analytical approach to realize the reality of the Arabic syntactic thinking in light of the nature of language.

التفكير النحوي في ضوء طبيعة اللغة

- دراسة في كتاب المترجل لابن الخشاب -#

خالد قاسم بني دومي^(٢)

خالد يوسف الوردات^(١)

(١) باحث، جامعة اليرموك، إربد - الأردن.

(٢) أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، إربد - الأردن.

البحث مستل من رسالة دكتوراه.

ملخص

اللغة طبيعة متحوّلة من الذهنية إلى الصوتية التركيبية، واستند التفكير النحوي إلى هذه البنية المعرفية باعتبارها أساساً جوهرياً في البحث النحوي لوصف طبيعة العلاقات بين عناصر التركيب. ووظيفة التفكير النحوي هي صياغة طبيعة العلاقات بين جزئيات التركيب في منظومة نحوية قوامها القانون اللغوي، بناءً على تصوّر النحو قيوداً مفترضة في الاستعمال يجريها المتكلم في نصّ منضبط تحكمه جهات الكلام التي يمكن التعبير عنها بالوظيفة النحوية لكل عنصر. وتلخص أبواب النحو التي صنعها التفكير النحوي علاقة النحو بطبيعة اللغة الصوتية التركيبية، وفقاً لما خلص إليه الباحثان في دراسة كتاب المترجل لابن الخشاب. ويمكن وصف منهجية التفكير النحوي بالشمولية؛ لأنه أسس على طبيعة اللغة الصوتية التركيبية في صناعة الإعراب، وبمراجعة قسمة الكلم اختبر ما يحتفظ بسمة الإعراب وما يعتصم بسمة البناء. استندت هذه الدراسة لتوظيف المنهج الوصفي التحليلي للوقوف عند حقيقة التفكير النحوي العربي في ضوء طبيعة اللغة. الكلمات المفتاحية: التفكير النحوي، طبيعة اللغة، اللغة، النحو، المترجل، ابن الخشاب.

مشكلة الدراسة.

الأصوات هي مادة اللغة الأولى، وهي مدخل البحث اللغوي والأساس المعرفي الذي يتخذ التفكير النحوي وسيلة لفهم نظام اللغة وقوانينها، ثم إن تلك البنية الصوتية تولد ألفاظاً وجملاً تقضي إلى بنية تركيبية لفتت انتباه الباحثين، فأتخذوا الطبيعة الصوتية التركيبية بنية معرفية تسمح بالدخول إلى مأسسة منظومة النحو؛ إذ يؤدي التفكير النحوي دور الكشف عن طريقة تأسيس تلك المنظومة، ولا يقف عند حدّ وضعها. ولم يكن علم النحو مفصلاً عن معطيات اللغة وحيثيات

صدورها، فالاعتماد على طبيعة اللغة هي باب البحث النحوي والاجتهاد في الكشف عن تصورات النظام النحوي للعربية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تركيزها على طبيعة اللغة لكونها بنية معرفية تدعم عمليات التفكير النحوي بما توفره من معطيات لغوية، فالمادة الصوتية التركيبية هي التي يستند إليها عمل الباحث النحوي في محاولاته للكشف عن حقيقة التشكيل اللغوي، تلك الحقيقة التي ربما تدعم بلورة النظرية الخاصة بالعربية، فلا يغيب عن الأذهان ما توفره الطبيعة الصوتية التركيبية من فهم نحوي للظاهرة اللغوية والأسس التي انبنت عليها عملية التعيد النحوي.

أسئلة الدراسة:

- ما الوظيفة التي تؤديها طبيعة اللغة في اتجاهات التفكير النحوي؟
- ما علاقة الطبيعة الصوتية بالإعراب عند ابن الخشاب؟
- هل أحدث الإعراب تغييراً في بعض البنى الصوتية؟
- كيف قارب ابن الخشاب بين الإعراب والمعنى بناءً على الطبيعة التركيبية؟

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن:
- دور طبيعة اللغة في اتجاهات التفكير النحوي.
- العلاقة بين طبيعة اللغة الصوتية والإعراب.
- تغيرات البنية الصوتية بعامل الإعراب.
- المقاربة بين الإعراب والمعنى بناءً على الطبيعة التركيبية عند ابن الخشاب.

المقدمة:

عندما يتكلم الإنسان فإنه يرسم بنيوية اللغة التي استقر في ذهنه نظامها، فالممارسات اللسانية هي بمنزلة نمذجة النظام الداخلي للغة، وصدورها هو البدايات التي تتكشف منها طبيعتها، وأول ما يظهر منها الأصوات؛ إذ ألهمت مادة اللغة الصوتية العلماء ليقدموا تصوراً حول مفهومها الذهني وانتمائها إلى بيئة اجتماعية وربطها بالوظيفة الإنسانية المركزية.

ولما كانت الأصوات مادة اللغة، واللغة مادة النحو، فقد استند التفكير النحوي إلى الطبيعة الصوتية للغة فاتخذها أساساً معرفياً، وحين ربط التفكير النحوي التشكيل اللغوي بالوظيفة التي تصوّر المعنى بناءً على التواصل بين طرفين أحدهما يسعى إلى معنى يقصده، وآخر يسعى إلى فهم ذلك المعنى، اهتدى التفكير النحوي، أيضاً، إلى الطبيعة التركيبية التي تلخص العلاقة بين النظم وصورة المعنى.

لقد رسمت طبيعة اللغة الصوتية التركيبية مجالات التفكير النحوي حول حقيقة اللغة ونظامها، وبدا أن اللغة نظام محكم البناء يندرج تحته بنية من الأصوات وبنية تركيبية وفق معيار لغوي. وأسهمت الفلسفة المعرفية للغة المرتبطة بالطبيعة الصوتية بملاحظات حول استعمالها وفق قوانين الإعراب، حيث اطراد النهايات الصوتية للكلم، وتفسير المظهر الإعرابي لبعض العناصر من منطلق صوتي، ووسعت المعرفة المرتبطة بالتركيبية النظر في علاقة الإعراب والمعنى.

وتأتي هذه الدراسة تحقيقاً في التفكير النحوي في ضوء طبيعة اللغة من حيث الربط بين اللغة والفكر الذي بلور تلك الذهنية فتجلّى في صورة صوتية بناء على ما قدمه العلماء حول مفهومها الذي يصف طبيعتها الصوتية وتمدد طبيعتها مع الربط بينها وبين الوظيفة فتظهر في صورة شكلية تركيبية. وينبسط الحديث حول طبيعة اللغة ضمن تطبيق على بعض أبواب المرتجل لابن الخشاب لمناقشة الإعراب والمعنى والإعراب والطبيعة الصوتية والتفسير الصوتي في إعراب المقصور والمنقوص.

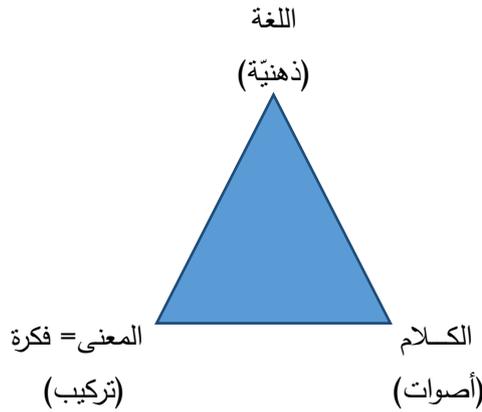
التفكير النحوي في ضوء طبيعة اللغة:

الاتحاد بين اللغة والتفكير قد يرسم حركة التفكير الذي يولد اللغة ويوظفها لتكون أداة خاصة بها تحدث عملية الإدراك¹، والعلاقة بين اللغة والفكر حقيقة ثابتة؛ لأن اللغة أداة التفكير ووسيلة لحفظ المعارف واستيعابها. وإن التسليم بهذه العلاقة يجعل تصوّر الفكر أمراً مستحيلاً دون اللغة، ويصبح غياب أحد الطرفين حكماً على انعدام الآخر²؛ لأنها- أي اللغة- "وسيلة إنسانية خالصة وغير غريزية لتوصيل الأفكار"³.

ويؤسس هذا التقديم للحديث عن طبيعة اللغة، فاللغة ذهنية باعتبار الملكة اللغوية مرتبطة ببيئة معرفية تمنحها الوجود والتميز، هي بيئة الذهن^٤؛ لارتباطها بعمليات التفكير، وتتجلى هذه الطبيعة الذهنية في "نظام من الرموز الصوتية"^٥، ويبقى أداء هذه الرموز الصوتية متعلقاً بوظيفة معنوية بين متكلم وملتق^٦؛ بمعنى أن الرموز الصوتية تحمل في طياتها معنى يقصده المبلغ ويسعى إلى فهمه الملتقي.

لقد كان مفهوم اللغة هو الأساس الذي بلور طبيعتها الصوتية بناء على تعبير ابن جنّي أن "حدّ اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"^٧. ويمكن القول: إن اللغة طبيعة متحوّلة من الذهنية إلى الصوتية عندما تحدث عملية الكلام "وتتم عملية الكلام بأن يصدر الجهاز العصبي عند المتحدث أوامره إلى الجهاز النطقي عنده، فتصدر اللغة وتمضي على شكل موجات صوتية في الهواء، فيتلقأها الملتقي بجهازه السمعّي ثم تنتقل بعد ذلك إلى جهازه العصبي، فنترجم هذه الرموز الصوتية اللغوية إلى معانيها المرتبطة بها"^٨.

اللغة والكلام والمعنى ثالوث متّصل؛ فاللغة كامنة في الذهن باعتبارها "ظاهرة اجتماعية عقلية سيكولوجية منطقية معقدة جداً"^٩، وباعتبارها "نظرية ذهنية نفسية؛ لأنّ التعبيرات اللغوية عمليات ذهنية تعتمد على قدرات معرفية"^{١٠} وتتحقّق بالكلام "وهو نظام نحويّ يوجد بالقوة في كل دماغ"^{١١}، ويمثّل الكلام سلسلة من الأصوات المتمايزة، إذ يمارس المتكلم أثناء عملية الكلام وظيفة الترتيب^{١٢} ابتغاء للمعنى، وحقيقة المعنى فكرة.



ويتعامل التفكير اللغوي مع اللغة من هذه الحقيقة الصوتية؛ فكان "من الطبيعي أن يقوم البحث اللغوي بدراسة اللغة في صورتها الصوتية"^{١٣}، والصورة الصوتية هي الكلام المبني على الاستعمال، والكلام تجسيد للغة^{١٤}، بناء على ما سبق من أنه نظام نحوي.

يحاول التفكير النحوي أن يصنع مقارنة لطبيعة اللغة الذهنية؛ إذ نرى أن طبيعة التفكير النحوي تتناسب مع الطبيعة الذهنية للغة، وحين يُسقط الحديث عن تلك الذهنية يندرج في النقاش عمليات صدور اللغة من أن عمليات اللغة منشؤها ما يتركز في الذهن من قواعد لنظام اللغة تظهر في مستوى التركيب من الكلام، وبناء على ذلك فإن التفكير النحوي ذهني يختبر ذهنية اللغة عند تجسيدها في سلسلة كلامية، أما الكلام فهو بنية صوتية يجعل اللغة تظهر بطبيعة صوتية في بداية صدورها. ودور التفكير النحوي البحث في هذه المادة الصوتية وعمليات تشكيلها وتشكلها بناء على صيغ صرفية متمثلة في مواقع ضمن التركيب. والذي عليه أمر النحو صياغة طبيعة العلاقات بين جزئيات التركيب في منظومة نحوية قوامها القانون اللغوي.

الفهم المعرفي عند ابن الخشاب لمسألة التركيب ماثلة في غاية الكلام وهي الفائدة معتمداً في ذلك على رأي سيويه الذي يلخص وظيفة كلمة (قلت) أن ما بعدها يكون كلاماً فُصد به " الجملة التامة التي قد عمل بعضها في بعض"^{١٥}؛ لأن الكلام عنده " جملة مؤلفة من الحروف المسموعة المتميزة المفيدة فائدة يحسن السكوت عليها"^{١٦}. وتؤكد فلسفة ابن الخشاب في نظريته تجاه الكلام وتعبيره بالحروف المسموعة استقلالية كل عنصر في التركيب على أن الحروف المتميزة تقضي بوجود الصيغ المتغيرة.

وما سبق قد يدعم ما نذهب إليه من أن اللغة طبيعة منحولة من الذهنية إلى الصوتية (الكلام) إلى التركيبية بناء على اجتهادات المفكرين النحويين، ونتج عن هذا التفكير النحوي أساس جوهري في البحث النحوي هو الكشف عن الطبيعة التركيبية للغة من خلال وصف العلاقات بين عناصر التركيب، ف" اللغة طبيعة شكلية... ونعني بالطبيعة الشكلية: النظام اللغوي أي الوحدات التركيبية النظامية التي تستعملها اللغة في بناء أنماطها التركيبية"^{١٧}

ومن وجهة نظر التفكير اللساني الحديث فإن طبيعة اللغة الصوتية مقدمات للدرس النحوي بناء على ما يحدث لحالة اللغة من تدرج المستويات بدءاً من الصوت وانتهاء بالتركيب؛ لأن وجودية اللغة على هذا الأساس الصوتي يصبح منطلق تناولها التداول^{١٨}. وقد عبر تمام حسان عن ذهنية اللغة وتمثلها بصورة صوتية باللغة الحسية "ذلك بأن اللغة الحسية إنما تستحق وصفها بالحياة بسبب

تداولها لا بسبب تدوينها ولا يمكن أن تدرس الأصوات إلا إذا كانت أصوات لغة حية^{١٩}، بهذا التعبير تتجلى طبيعة التفكير النحوي الذي يشترط دراسة اللغة في مواقف كلامية مسموعة.

وتُظهر المواقف الكلامية السمة التركيبية للغة، وهي سمة عليها منطبق اللغات جميعها - مع التمايز بينها في النظام التركيبي - لأن التعبير عن المعاني الكامنة في النفس لا يمكن إلا بنسج لغوي يأخذ صفة صوتية مركبة، وقد يُعبر عنه بالحروف المكتوبة. وتبقى السمة التركيبية جوهر الظاهرة اللغوية والأساس المعرفي للكشف عن حقيقتها.

كيف اهتدى علماء النحو إلى ظاهرة الإعراب؟

انتبه النحاة إلى مسألة أطراد النهاية الصوتية للكلمة، فاتجه التفكير النحوي إلى الوصف أولاً، وظهر هذا الأمر بصورة عملية جسدها الدولي حين قال لكانته: "إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف فإن اتبعت شيئاً من ذلك فاجعل مكان النقطة نقطتين فهذا نقط أبي الأسود"^{٢٠}، ثم انتقل التفكير النحوي إلى خطوة التحليل وتخلله البحث في الكيفية التي جعلت هذه الأصوات الثلاثة (الضمة، والكسرة، والفتحة) ظاهرة صوتية ناشئة عن سبب وراجعة إلى الطبيعة الصوتية، ولا يعني التحليل فصل مفردات التركيب عن بعضها، بل هو إجراء غايته الوقوف عند العلاقات بينها، والتي وجّهت الأنظار إلى مسائل كثيرة تفرزها الطبيعة التركيبية.

والإعراب ذو المعطيات الصوتية التي ترافق أواخر الكلم هو النحو أو القيود التي يلتزمها المتكلم؛ فالنحو علم القواعد والقيود المفترضة في الاستعمال^{٢١} يجريها المتكلم في نصّ مسموع منضبط تحكمه جهات الكلام*، فالجمل التامة التي تظهر في حروف مسموعة متمايزة^{٢٢} هي التركيب الذي تألف من عناصر متمايزة تربطها علاقات نحوية، وعندما نظر أصحاب الفكر النحوي في ظاهرة الكلام العربي المنضبط كشفوا اللثام عن تلك العلاقات "بسلمية الإعراب"^{٢٣}. وما زال الحديث مبسوطاً حول طبيعة اللغة التي مُنحت حقيقة وجودها بطبيعة صوتية في الكلام؛ لأن الكلام هو جوهر استعمال اللغة والذي يجسد تركيبية اللغة.

والنحو علم يعتني بقواعد إنتاج الكلام وهو علم القيود المفترضة داخل نظام اللغة؛ لأنه بحث في مستوى التركيب المبني على الاستعمال اللغوي، وإن نظام اللغة المتمثل بناء على طبيعتها التركيبية في صورة كلامية يوازي نظام الأحكام النحوية. وظاهرة الإعراب جزء من نظام الأحكام النحوية؛ لأن الإعراب مائل في نظام اللغة العربية يتمظهر في أواخر الكلمات في صورة صوتية.

وخلاصة القول أن مأسسة أبواب النحو التي صنعها التفكير النحوي إنما هي علاقة النحو بطبيعة اللغة التركيبية، وبهذا "يُحصَل أن النحو يبحث في أحوال المركبات الموضوعية وضعاً نوعياً"^{٢٤}.
 عقد سيبويه باباً في الكتاب عنوانه: "باب مجاري الكلم و هي تجري على ثمانية مجارٍ: على النَّصب و الجرّ و الرَّفع و الجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف"^{٢٥}، وهذا يعني أنه قرن بين النهايات الصوتية للكلم والتحويلات الصوتية فيها أو الثبات حيث البناء على الحرف، ويُعدّ هذا الباب في كتاب سيبويه أساس البحث النحويّ وأساس بناء نظرية النحو العربيّ أطرتها ظاهرة الإعراب؛ إذ إن النموذج النحويّ الذي قدّمه سيبويه في هذا الباب قد انبنى على ما سبقه من علم ما الكلم فكان مذهبه في مجاريّ أواخر الكلم المزيلة بين الكلم من حيث الإعراب و البناء.

وقد أسس الفكر النحوي في هذه الصناعة على طبيعة اللغة الصوتية أولاً ثم التركيبية ثانياً، والذي يدعم هذا الاتجاه من التفكير النحويّ أنه وصف لما لاحظته صاحب الكتاب على أواخر الكلمات فقال بالرفع والنصب والجرّ والجزم، وقال بالضمّ والفتح والكسر والوقف، وهو وصف صوتيّ خالص لطبيعة متمثلة في نهاية الكلمة سواء أكان الحديث عن الإعراب أو البناء؛ لأن الإعراب مبنيّ " على مبدأ التّغير أو الجريان أو الزوال أي جريان أواخر الكلم على المجاري الأربعة وهي النَّصب والجرّ والرفع والجزم التي تقع على حروف الإعراب من الأسماء المتمكّنة"^{٢٦}.

ويُعدّ منهج التفكير النحويّ منهجاً شمولياً في تناول اللغة؛ بمعنى أن الاعتماد على طبيعة اللغة التركيبية وجّه التفكير النحويّ إلى مسألة الإعراب، ثم إن مرجعية القسمة الثلاثية أعادت إلى أجزاء الكلام ما يقترن بها من سمات، فالشمولية في تناول الظاهرة اللغوية كشفت عن سمة الإعراب في العربية فاخترت من الكلم ما يحتفظ بسمة الإعراب، وما يعتصم بسمة الثبات أو البناء.

وتتجلى مراعاة الطبيعة الصوتية الملازمة للتركيبية في اتجاه التفكير النحويّ في شرح السيرافيّ لمجاري الكلم بأن أواخر الكلم هنّ مواضع التّغير...^{٢٧}، والتّغير سمة الإعراب الذي قرنه سيبويه بالمؤنّر؛ فقد تدرّج التفكير النحويّ بناء على طبيعة اللغة الصوتية والتركيبية بملاحظة الأثر الإعرابيّ وما يظهر فيه من تغيّر، ثمّ علاقة الأثر بالمؤنّر. ويرر صاحب الكتاب فكرة تقسيم مجاري الكلم إلى ثمانية للمزيلة بين ما يحمله آخر الكلمة من المجاري الأربعة نتيجة العامل وبين ما يلازم البناء^{٢٨}.

فسر السيرافيّ مجاري الكلم بمواضع التّغير، وهو تفسير متطابق مع الفكر النحويّ عند ابن الخشاب، فالإعراب عنده: "تغيير يلحق آخر الكلمة بحركة أو سكون لفظاً أو تقديراً بتغيّر العوامل في أولها"^{٢٩}، فقد أسست مسألة النّظر الإعرابي عنده بناء على التّغير الذي يحدث آخر الكلمة، وأساس

هذا التّغَيّر النَّاشئ عن العوامل ملاحظة صوتيّة على أواخر الكلم. أمّا البناء فليس فيه تغيّر على آخر الكلمة، بل هو "لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة وذاتك السّكون والحركة لا يكونان عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل"^{٣٠}. ولم يكتف صاحب المرتجل ببسط مفهوم البناء بل قرنه بعدم ارتباط الحركة أو السّكون بعامل، مع عقد المقارنة بين البناء والإعراب من هذا القبيل.

لقد جاء هذا النقاش عند ابن الخشّاب تحت فصل عقده للفرق بين الإعراب والبناء والمعرب والمبنيّ، فكان الإعراب عنده يؤدي وظيفة التّفريق بين المعاني والتّحوط من الالتباس، ومن الأمثلة الكاشفة لهذه الوظيفة التّغير الذي ينبني عليه تحوّل المعنى؛ فالتركيب: (ما أحسن زيداً! وما أحسن زيد، وما أحسن زيد؟) تركيب واحد، ولكنّ المعاني مختلفة^{٣١}، واحتملت هذه الصّيغة التركيبيّة بتغيّر الأواخر فيها عدة معان هي: التّعجب والنّفي والاستفهام.

إنّ يُعدّ استدلال ابن الخشّاب منهجيّة عليها التفكير النّحويّ في ظاهرة الإعراب "الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منوعت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من صدر ولا نعت من تأكيد"^{٣٢}. البحث النّحويّ في معطيات الطّبيعة التركيبيّة التي أظهرت فيها جانباً صوتياً تميّز بالتّغير بلور أهميّة الإعراب في المزيلة بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وتعدّى ذلك إلى وظيفة أكثر خطورة هي الكشف عن وظائف عناصر التّركيب؛ فبالإعراب تميّز الفاعل من المفعول.

وتبيّن أن ظاهرة الإعراب هي من أعمال الطّبيعة الصّوتيّة التركيبيّة في العربيّة؛ فانعقاد الإعراب متعلّق بالتركيب؛ لأنه يتضمّن عناصر تحمل معاني نحوية، وهذه المعاني تخبر بعلاقات بين أجزاء التّركيب. والتّفكير النّحويّ حيال هذه العلاقات يأخذ بأسباب التّحليل لتصوّر المعاني النّحويّة؛ "فالمعاني الموجبة للإعراب إنّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول الإعراب"^{٣٣}. يمكن القول: إن ظاهرة الإعراب مرتبطة بثلاثة قيود: انعقاد التّركيب والحركة الإعرابيّة ومُحدِث الحركة الإعرابيّة، والخلاصة أن هناك تماسكاً بين الطّبيعة التركيبيّة التي تؤسّس العلاقات وبين الطّبيعة الصّوتيّة التي تدعم النّقل من التّجريد إلى الوجودية، وهما موجّهان أساسيان إلى دراسة العلاقات القائمة بين أجزاء التّركيب ووسم كل عنصر في التّركيب بالمعنى الذي يناسب الدور النّحويّ له في الجملة وأبسط مثال يوضّح هذا الفكر النّحويّ في اللّسان العربيّ (أتقن العرب الشّعْر) فالعنصر (أتقن) له وظيفة ومعنى: معنى الحدث، ووظيفة العمل النّحويّ في الاسم (العرب)

الذي اكتسب الدور الفاعلي بناء على تأثير الفعل فيه، ويأتي العنصر (الشعر) ليضيف معنى المفعولية واحتمال الأثر النحوي الناشئ من الفعل، والإعراب هو مركز توزيع هذه الأدوار عن طريق المزيلة بالنهاية الصوتية أو الحركة الإعرابية. " فلا يُصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر متفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ، أو خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو ما شاكل ذلك"^{٣٤}.

يُفهم من مقولة الجرجاني أن طبيعة اللغة التركيبية هي فرض علاقات بين الكلم بناء على تسلّط العامل، وانعقد ذلك بأصالة ذهنية يقصد من خلالها المتكلم خلق التركيب في بنية جمليّة تتضافر فيها عناصر التركيب بعلاقات معنوية نحوية. وإن تعلّق الإعراب بالتركيب وحقيقة تتغير الحركة الإعرابية يفضي إلى مناقشة مسألة الإعراب والمعنى.

الإعراب والمعنى:

ذكرنا سابقاً أن الطبيعة التركيبية في اللغة العربية من قبيل التعبير عن المعاني الكامنة في النفس التي لا يمكن نقلها أو ترجمتها إلا بنسج لغويّ يحمل تلك المعاني، والبحث النحويّ تجاه هذه العملية التركيبية ركّز على شبكة العلاقات المتمثلة بين أجزاء التركيب، وظهر بناء على هذه العلاقات تغيير لفظي صوتي في أواخر الكلم فأسس مفهوم الإعراب.

إن وجود علاقات بين مفردات التركيب يعني أن الإعراب "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه و شكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"^{٣٥}.

أعطى التفكير النحويّ الإعراب أهمية بناء على الوظيفة التي يؤديها في التركيب فهو عنصر مهمّ في المزيلة بين عناصر التركيب من حيث المعنى؛ لأنه "الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها"^{٣٦}، وقد زاد ابن يعيش في وظيفة الإعراب من أنه دليل عدم تقييد التركيب في العربية بتركيب ثابت فضلاً عن الدور الأساسي المعنوي؛ لأنك "لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يُعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره، لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد"^{٣٧}.

إنّ فالإعراب علم المعنى ودليل على استقامته وهو مزية اللغة التي اكتسبت صفة الاتساع، ومنحت المتكلم حرية النظم وعدم الانقياد لترتيب ثابت في الجملة.

أما ابن الخشّاب فقد جعل للإعراب مفهوماً وفائدة، والمفهوم لا يختلف عما أسس في الفكر النحوي؛ لأنه وصفه بالتغيير الحادث آخر الكلمة وقرن تغيير الآخر بتغيير العامل^{٣٨}، وفائدة الإعراب "أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبتت"^{٣٩}.

والإعراب دليل كاشف عن المعنى وأداة التقريب بين المعاني، فإذا جيء بصيغة واحدة مثل: (ما أحسن زيد) فإن "اختلاف الحركات التي هي الرفع والنصب والجر المتعاقبة على دال زيد"^{٤٠} أدلة على تفاوت المعاني.

ومسألة التوافق بين المعنى والإعراب حاضرة في التفكير النحوي، ومن الممكن أن تُوصف بأنها مؤشّر على المعيارية أو الاستقامة التي يجب أن تتوفر في التركيب، والذي ينبدّي من الفكر النحوي عند ابن الخشّاب في هذه القضية يكشف عن أهمية الإعراب المعنوية ومن الحالات الكاشفة عن هذه الأهمية عنده تناوله إعراب الاسم المنقوص واتجاهه إلى أصالة تحرك الياء في الرفع بالضمة والجر بالكسرة، واعتمد على شاهد نحوي أجرى فيه الشاعر الأصل من تحريك الياء بحركة الإعراب وذلك في الضرورة: تراه وقد فات الرّماة كأنه أمام الكلابِ مُصغِي الخَدِّ أصلم^{٤١}، وجرّانه بالرفع شاهد على العودة إلى الأصل وتحريك ياء المنقوص بالضم في حالة الرفع، والرفع في (مصغي) على أنها خبر (كأن) على حين "من أنشده بالنصب وعليه المعنى فلا شاهد حينئذ فيه"^{٤٢}. ويفهم من مقولته السابقة أن المعنى يقتضي الإعراب بالنصب لكلمة (مصغ) على أنها حال أو أن هناك تلازماً بين المعنى والإعراب إذ يستوجب المعنى وجهاً إعرابياً يجعل التركيب على ما يقتضيه المعنى. فالفهم النحوي للتركيب في البيت السابق قرّر أن النصب على الحالية يطلبه المعنى، فالشاعر لا يريد أن يخبر عن الطّبي بقدر ما يريد أن يبيّن الحال أو الهيئة التي هو عليها. واستقر في ذهن ابن الخشّاب استقامة النصب لانسجامه مع المعنى الذي يقصده المتكلم.

الطبيعة التركيبية للغة العربية تفرض حالات أو آليات تركيبية؛ فلا يُتصور أسلوب المدح إلا بتركب فعل المدح مع الفاعل ثم المخصوص بهذا المدح، فالتركيب (نعم الرجل زيد) يوضّح هذه الحثيات التركيبية، وكذلك أسلوب الذم. وركّز البحث النحوي في هذه المسألة على صور الفاعل لفعل المدح فيكون معرفة أو مضافاً أو مضمراً^{٤٣}.

ووجدنا أن ابن الخشاب قد بسط المسألة من جهة عملية، وركز على المعنى في جزئية المضمر؛ لأن أفعال المدح والذم "تتنصب بها نكرات هذه الأسماء الظاهرة المرتفعة بها على التمييز وتكون تارة لازمة الذكر؛ وذلك إذا رفعت الضمائر لأنها تكون مفسرة للمضمرات والمضمرات فيها خارجة عن قياس بابها لأنها غير راجعة إلى منكور في اللفظ؛ فهذا لزم التفسير بالاسم النكرة المنصوب على التمييز في هذا الوجه"^{٤٤}، فما يتركب مع فعل المدح أو الذم من ضمائر ليس لها ارتباطات أو ليس لها عود على منكور يستدعي تمييزاً منصوباً يفسر هذه الضمائر.

وتجسد مقولة ابن الخشاب تحديث التفكير النحوي بما يتناسب مع النظام التركيبي والطبيعة التركيبية للغة العربية فالمستوى السطحي (نعم خلقاً الصبر) من تحولات بنية المدح العميقة التي جعل التفكير النحوي لها تفسيراً أو توجيهاً إعرابياً يوازن بين المعنى والتركيب لإثبات عنصر الفاعل المضمر وهو لا ينتمي إلى منكور، فكان التمييز لازماً لتفسيره.

ومما يعضد هذا المذهب من مجازة الطبيعة التركيبية للعربية وتحولات الكلام فيها أن جعل ذكر التمييز المنصوب اختياراً بعد فاعل نعم أو بئس المعرفة الظاهر، "والشاهد على جواز ذكره قول الشاعر:

تَرَوُدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الرَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا^{٤٥}، وقد بين صاحب المرتجل أن نكوه أي التمييز للتأكيد^{٤٦}.

يتمظهر النمط التركيبي للتعجب في صيغتين: ما أفعله وأفعل به، وقد اعتد ابن الخشاب برأي سيبويه من أن "ما اسم مبهم غير موصول ولا موصوف بمعنى شيء في قول سيبويه، وهي مرفوعة بالابتداء"^{٤٧}، واعتبارها على هذا الأساس يقتضيه المعنى "حملها - أعني ما - على أنها غير موصولة ولا موصوفة لأن الصلة والصفة توضحان الاسم الذي تجيئان صلة له أو صفة وتبينانه بياناً أي بيان، والتعجب باب إبهام وخفاء، ولهذا عدلوا عن لفظة (شيء) إلى لفظة (ما) وهي بمعناها في أنهما اسمان مبهمان منكوران، لأن شيئاً تصح تثنيته وجمعه وتصغيره وتعريفه وغير ذلك من خواص الأسماء و(ما) لا يصح ذلك فيها"^{٤٨}.

الذي يتبدى من هذا النقاش أن وضع (ما) التعجبية على أنها اسم مبهم بمعنى شيء مرفوعة بالابتداء راجع إلى أن التعجب يحدث لانفعال خفي سببه ففيه إبهام؛ فلا يناسب ذلك أن تكون ما موصولة أو موصوفة.

يؤدّي (المفعول له) وظيفة تعليل وقوع الفعل، ويصلح أن يقع جواباً عن السؤال لم فعلت كذا؟

وهو مصدر منصوب^٩، ويقضي المعنى أن يكون المفعول له من "المصادر التي هي من أفعال النفوس كالطمع والرّجاء والخيفة والإرادة والابتغاء"^{١٠}، فلا يستقيم المعنى "لو قلت ضربته قتلاً له تريد هذا المعنى لم يصلح"^{١١}، فالتركيب الذي مثل له ابن الخشاب لا ينسجم مع معيارية التركيب الذي يحتوي المفعول له بناء على معاني أفعال النفوس فرفض أن يُبنى الكلام بغرض تعليل الفعل خارج المصادر التي أشار إليها.

إن اعتبارات المعنى مرتبطة بتحوّلات التركيب، لذلك يتدخّل التفكير النحوي، وإن كان تدخلاً معيارياً لجعل التركيب صورة للمعنى، وكلّ ذلك اجتهاد حقيقته تحرّي التوافق بين صيغة النظم وصورة المعنى. ومن الأمثلة الكاشفة لتحوّلات التركيب في مسألة المفعول له " أن الأصل في قولك: قصدتك ابتغاء عرفك، لا ابتغاء عرفك ثمّ حُذفت اللّام فانصب مجرورها، وقد يحذف المضاف ويُقام المضاف إليه مقامه فيلزم حينئذ ذكر اللّام فنقول: جنتك لعرفك؛ ولا يجوز حذف اللّام من مثل هذا، لأنه يكون حذفاً بعد حذف، فينتهك الكلام، والحذف لا يُقاس عليه في كلّ موضع مع أنه لو حذفت اللّام، فانصب المضاف إليه لا يتبس في بعض المواضع بالمفعول به"^{١٢}.

فهو يفترض وقوع حذف المفعول له وقيام المضاف إليه؛ مقامه فيلزم هذا التركيب الجديد دخول اللّام وعدم حذفها حتى يبقى التركيب دالاً على تبرير الفعل، ولا يلتبس بالمفعول به في بعض المواقع كما أشار ابن الخشاب.

ومع أن التركيب الإسنادي الفعلي والاسميّ مستقلّان بعناصر الإسناد وتام الكلام المفيد، إلا أن "الحال زيادة في الفائدة"^{١٣}، ومرجع ذلك أن الحال "وصف هيئة الفاعل أو المفعول، ولفظها نكرة تأتي بعد معرفة... ومعنى وصف هيئة الفاعل أن الفعل متى أسند إلى فاعله فلا بدّ أن يُسند إليه وهو على هيئة من الهيئات وصفة من الصّفات كقولك: جاء زيد، لا بدّ في مجيئه أن يكون ركباً أو ماشياً أو ساعياً أو مسحوباً مثلاً فتبين هيئته التي جاء عليها بلفظة منكورة مشتقة لأنها صفة في المعنى تسمّى حالاً كقولك: جاء ركباً ف"راكباً" مشتقّ من ركب يركب، فقد تمّ الكلام على قولك زيد؛ لأنّ الفعل والفاعل جملة مستقلة، و تلك النكرة هي المعرفة في المعنى، وكذلك حكم المفعول لا بدّ أن يقع به الفعل وهو على هيئة من الهيئات كقولك: انصرف زيد ساعياً وضربت عمراً مشدوداً"^{١٤}.

إن الحال عنصر يؤدّي وظيفة معنوية لأنها زيادة في الفائدة، فوجودها في التركيب يوسّع المعنى، وبخاصّة أنها تبيّن هيئة الفاعل بناء على إسناد الفعل إليه وكذلك المفعول به؛ فإن وقوع الفعل

به حاصل على هيئة تحددها الحال.

والاعتماد على المعنى وجّه إلى إعراب الحال على أنها تعمل فيها المعاني بدليل قول النابغة:
"كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوُهُ عِنْدَ مُقْتَادٍ"^{٥٥} و"خارجاً حال والعامل فيها ما
في كَأَنَّ من معنى التشبيه، فكأنه قال: أشبهه سفود شرب خارجاً أي حال خروجه"^{٥٦}، فابن الخشاب
في هذا التأويل يعتمد على المعنى لجعل الإعراب متوافقاً معه، وينكئ أيضاً على جعل المعنى أساساً
في العمل النحوي، حيث (كَأَنَّ) بمنزلة الفعل أشبه لأنها في معناه.

والأمثلة الكاشفة عن صلة الإعراب بالمعنى - وكلاهما من معطيات الطبيعة التركيبية للغة -
كثيرة في المرتجل يُكتفى هنا بهذا المثال: "فأما قولهم: أرسلها العراك وطلبتك جهديك وطاقتك، والعراك
والجهد والطاقة أحوال فهي في تقدير النكرات وإن كان لفظها لفظ المعارف فكأنه قال: أرسلها معتركة
وطلبتك مجتهداً ومطيقاً. وتحقيقه أن العراك في موضع تعترك وتعترك في معتركة فدلّ العراك على
تعترك فحذف وأقيم مقامه، وكذلك دلّ جهديك على يجتهد فسدّ مسدّه بعد حذفه، وكلّ ما جاء من
الأحوال ظاهر لفظه التعريف فإلى التفكير يرجع إذا أحسنت التأويل"^{٥٧}.

وواضح هنا أن التفكير النحوي اعتمد على التأويل والمعنى في توجيه الإعراب؛ لأن التركيب
يتضمّن معرفة، وهو ممّا يخالف قانون الحال في التركيب، فالمذهب تقدير النكرة وإن كان اللفظ
معرفة في الظاهر. يمكن القول: إن المعنى بوصلة التفكير النحوي في مواجهة الطبيعة التركيبية؛ إذ
يتبدّى الفهم النحوي لهذه الطبيعة في الجملة "أرسلها العراك" فهي مخالفة لصيغة الحال التي ينبغي
لها أن تكون نكرة، فأولت بنكرة، وعُدّت لام التعريف مفرّغة من المعنى؛ ممّا يسمح بنقلها إلى النكرة.

الإعراب والطبيعة الصوتية:

مع أن عملية التأليف الصوتي التي ينظمها الترتيب للحركات مع الحروف قد استبعدت الحرف
الأخير من الدور التصريفي لتشكيل البنية؛ ومرجع ذلك عدم ثبات هذه الحركة التي تنشأ عن مؤنث فهي
حركة إعراب^{٥٨} إلا أن هذا الاتجاه في التفكير النحوي لا يعني عدم تأثير حركة الإعراب في تشكيل
البنية أحياناً؛ ودليل ذلك الاسم المنقوص المنون في حالتي الرفع والجر فإن بنيته يصيبها التغيير كما
يصيب آخر الكلمة تغيير في الحركة، ومن الأمثلة الكاشفة لهذه الحالة الجملة " هذا قاضٍ " فقد كان
لحركة الإعراب دور في تغيير البنية لسبب صوتي هو استئصال النطق بها مع الياء، فحدث الحذف
والتعويض "أما إذا كان الزائد ذا معنى فلا ضرورة في استبقائه وحذف الأصلي مكانه نحو قولهم: هذا

قاضي ومُعْطٍ، ألا تراك حذفت الياء التي هي لام للتّوِين إذا كان ذا معنى، أعني الصّرف"^{٥٩}.

إعراب المنقوص:

لا نروم في هذه الجزئية مراجعة آراء العلماء في تفسير الإعراب باعتباره مظهرًا صوتيًا، وإنما نهدف إلى تناول آراء ابن الخشاب في بعض المسائل الإعرابية وتوجيهها الصوتي، ولتوضيح هذه المسألة لا بدّ من التمثيل في البداية، ففي الفصل الذي عقده للحديث عن الاسم المعرب المفرد تناول فيه قسمين: الصّحيح والمعتلّ. وقد تجلّت هذه الطّبيعة الصوتية في التّغير الذي لحق الاسم المنقوص في حالة الرفع وكذلك الجرّ؛ إذ أصاب النقص هذا الاسم "في حالتي الرفع والجرّ، فلم يظهر الإعراب كقولك: هذا قاضي ومررت بقاضي، والأصل هذا قاضي ومررت بقاضي، فاستقلت الضمة والكسرة على الياء مع كسرة ما قبلها فحذفتا فسكنت الياء ولحق الاسم التّوِين لأنه منصرف، والتّوِين ساكن والياء ساكنة فحذفت لانتقاء الساكنين واجتزأ بالكسرة قبلها في الدلالة عليها وكان كونها ساكنة في الحالتين دليلًا على الإعرابين"^{٦٠}.

ركّز التفكير النحوي على الطّبيعة الصوتية في مسألة إعراب المنقوص في حالتي الرفع والجرّ، وفسّر ابن الخشاب عدم ظهور الحركة الإعرابية، ثمّ بيّن مراحل الحذف الصوتي بدءاً من الحركة الإعرابية إلى حذف الياء، فكان التعليل يركّز على الطّبيعة الصوتية للغة في مفرداتها المنطوقة، ومراعاة انتقال النطق بالياء مع الكسرة أو الضمة.

واتّجه العكبري في مسألة إعراب المنقوص إلى أن إعرابه في حالتي الرفع والجرّ مقدّر وأشار إلى إجماع بعض النحاة من أن إعرابه سكون الياء رفع وجرّ وهو يعارض هذا الرّأي؛ لأن الإعراب الحركة، لكنّ الذي منع ظهورها انتقال اللفظ بها مع الواو والياء بعد الكسر، فحذف الحركة استوجب تقديرها^{٦١}، "فإن قيل: الفرق بينهما أن ضمة الواو وكسرتها بعد الضمة ممكن وحركة الألف في العصا مستحيل، والممكن لا يقدر تقدير المستحيل فعند ذلك يجعل سكونه في الممكن كحقيقة الحركة إذا كانت الحركة ممكنة بخلاف الألف، فإن حركتها في اللفظ مستحيلة، فلا تجعل نفسها قائمة مقام الحركة"^{٦٢}.

وقد بسط العكبري الحديث حول حذف الياء في الوصل والوقف؛ إذ الحذف في الوقف دليل الحذف في الوصل، وأمّا عامل الحذف الذي فرض حذف الياء هو التقاؤها مع التّوِين تحاشياً لانتقاء الساكنين^{٦٣}. وهذا يلتقي مع مذهب ابن الخشاب في مراعاة الطّبيعة الصوتية واعتمادها في تفسير الحذف

الواقع على الياء في الاسم المنقوص في حالتي الرفع و الجر .
عدّ العكبري الوقف عارضاً، فلا يمكن أن يغيّر جريان حكم الأصل هنا وهو الوصل الذي يستدعي حذف الياء، وهو ما ذهب إليه ابن الخشّاب أيضاً واعتبره أجود، ولما كان الوقف والوصل في الكلام من متعلّقات الطّبيعة الصّوتية للغة فقد يتساوى أمر الحذف- حذف الياء في المنقوص النكرة- في حالتي الرفع والجرّ وقفاً ووصلاً" فإذا حذف كسرتة للوقف سكّن للوقف في الوقف: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ والياء كما ترى محذوفة في الوقف كما حذف في الوصل"^{٦٤}.
وقد انعقد التأسيس المعرفي لهذا الفكر النحوي الذي يراعي الطّبيعة الصّوتية في ظاهرة الإعراب في الكتاب، فمسألة إعراب المنقوص عند سيبويه شمل فيها كل اسم انتهى بياء، أو واو مسبوقة بكسر، أو ضمّ، والحكم على هذا الاسم بحذف الواو أو الياء في حال التثوين مع لزوم الكسرة قبل المحذوف، كلّ اسم آخره ياء أو واو على السواء^{٦٥}.
عدّ سيبويه حذف الياء للخفة والتثوين للعوّض "فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسور قولك: هذا قاضٍ وهذا غازٍ وهذه مغازٍ وهؤلاء جوارٍ، وما كان منهنّ ما قبله مضموم فقولك: هذه أدلٍ وأظبٍ ونحو ذلك"^{٦٦}. ولم يُشر ابن الخشّاب إلى مسألة التعويض، بل عالج في إعراب المنقوص مسألة استئصال الضمة والكسرة على الياء، فسكنت ثم نونت وحذفت الياء لمنع التقاء الساكنين. ويبدو أن الفكر النحوي قد انبنى على أساس صوتي في مسألة الإعراب وانتقل إلى التغيرات الصّوتية التي تحدث بناء على المظهر الإعرابي وتعليل هذا التغير الحادث، فالحذف الذي أصاب المنقوص كان لسبب أو عامل صوتي، وجاءت ولادة التثوين تعوّض ما أسقط من البنية الصّوتية الناتجة من الإعراب وفق ما ذهب إليه سيبويه. والذي عليه الأمر في هذه الحالة هو أن الوصف فيه اتفاق حول الطّبيعة الصّوتية، وقد يتمايز الاجتهاد أو التفكير النحوي في تفسير المسائل التي تحدث نتيجة ظاهرة الإعراب. ومراعاة الانسجام بين الأصوات وتسهيل النطق^{٦٧} هو أساس الطّبيعة الصّوتية للعربية.

إعراب المنقوص:

أبرز خصائص اللغة التّأليف الصّوتي؛ لأن المتّفق عليه أن الأصوات هي مادة اللغة وهي التي تسمح للتفكير اللغوي أن يؤسس انطباعاته عنها، وحين استقلّت الكلمة ببنية صوتية فإن وجودها في تركيب صوتي أكبر سيجعل بنيتها قابلة للتأثر بداية من ناحية لفظية ثمّ إنها في تأثرها من ناحية إعرابية معنوية يعيدها إلى أثر صوتي يتحمّل المعنى، وهذا الأثر الصوتي أو حركة الإعراب

يصبح جزءاً من بنيتها يحمله الحرف الأخير .

وكشفت طبيعة اللغة الصوتية للفكر النحوي تحولات صوتية تحدث أواخر الكلم بناء على ظاهرة الإعراب، وعبر ابن الخشاب عن هذه الحالة الصوتية من خلال دراسة إعراب الاسم المقصور المصروف الذي يقبل التثوين مثل: عصاً ورحى إذ " يدخله علامة لصرفه فتحذف ألفه - وهي لامه- للقائها الساكن بعدها - وهو التثوين - وتبقى الفتحة قبلها تدلّ عليها وذلك في الدرج في الأحوال الثلاث: الرفع و النصب و الجرّ تقول: هذه عصاً يا فتى، ورأيت عصاً يا فتى، ومررت بعصاً يا فتى، والمانع من ظهور الإعراب في هذا الضرب من الأسماء أعني المقصور أن حرف إعرابه الألف، والألف لا يصحّ تحريكها؛ لأنها إن حُرّكت انقلبت همزة فبطلت بذاك صيغة المعتلّ واختلّ الوضع واختلطت المهموزات بالمعتلات، فأعرابه حينئذٍ مقدر منوي^{٦٨}.

قدّم ابن الخشاب بحثاً تشريحياً لحالة إعرابية فسرها بناء على فهمه للطبيعة الصوتية، ووصل إلى نتيجة أن ألف الاسم المقصور محذوفة لعلة التقائها بالتثوين، وتأسس لديه أن الألف حرف الإعراب في الاسم المقصور لا يمكن تحريكها؛ لأنها إذا حُرّكت غادرت أصلها وصارت همزة، وهذا خلط واختلال مؤثر في الوضع. وكشف كذلك عن علة امتناع ظهور الإعراب في المقصور وهو سبب لفظي راجع إلى أن الألف هي حرف الإعراب أو حامل حركة الإعراب، ويمكن أن يُتحَرى الإعراب في هذه الحالة إما بإعراب التابع أو العامل^{٦٩}.

وحقيقة هذا الأمر أن التفكير النحوي يجسد مشكلة الدراسة التي يتقصاها في البحث النحوي؛ بهدف إيجاد الحل العلمي، فتجاوز خفاء إعراب الاسم المقصور مشكلة الدراسة التي انتهت البحث النحوي إلى معرفة إعرابه بناء على التابع أو العامل^{٧٠}.

إن دراسة حالة الألف في المقصور مع غياب الإعراب والحكم بحذف الألف، وأشكل وجود التثوين في الحالات الثلاث على أهل النظر النحوي من أن الألف المحذوفة هي الأصلية أو أن الألف الموجودة هي لام الكلمة^{٧١}. ومنهج التفكير النحوي حيال هذا الأمر هو مراجعة النص اللغوي بقصد الاستدلال على صحة الرأي؛ فالذي يدعم مذهب اعتبار الألف في آخر المقصور المنون الأصلية بيت الشعر:

"وَرُبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيِّ سُرَى وَصَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى"^{٧٢}، إذ إن "ألف سرى هي الزوي والألف المبدلة من التثوين في النصب إذا وقفت عليها لا تكون رويًا..."^{٧٣}. ومن الأدلة التي استند

إليها ابن الخشّاب في هذه المسألة قراءة (فتى) بالإمالة في قوله تعالى: "قالوا سمعنا فتى ينكرهم يقال له إبراهيم" الأنبياء، الآية ٦٠، ولا تقع الإمالة إلا في الألف الأصلية^{٧٤}.

يُعدّ اجتهاد ابن الخشّاب في مسألة إعراب المقصور المنوّن تفكيراً نحويّاً مبنياً على معطيات الطبيعة الصوتية للغة فلم يقدّم اجتهاداً عقليّاً مجرداً، بل إنه اعتمد في ذلك على أصوات العربية ومايجري في بنية الكلمة من تحولات فيما يخصّ حرف الإعراب.

وأما مسألة ألف الاسم المقصور فقد بسط آراء النحاة حولها، فكان الفراء والمازني وأبو علي الفارسي قد ذهبوا إلى "أن الوقف في الأحوال الثلاث على الألف المبدلة من التّوين والأصلية محذوفة للقاءها المبدلة من التّوين"^{٧٥}. واعتدّ صاحب المرتجل برأي سيبويه الذي نعتّه بالمذهب الوسط "وهو أن الألف في هذا الاسم في حال الوقف في الرّفع والجرّ هي الأصلية وفي التّصب هي المبدلة من التّوين و الأصلية محذوفة للقاء المبدلة من التّوين"^{٧٦}.

ومع أننا لم ننو في هذه الدراسة مقارنة الآراء أو التّحقيق فيها إلا أنه وجد في كتاب المرتجل أن مذهب سيبويه في ألف الاسم المقصور في حال الوقف في الرّفع والجرّ هي الأصلية وفي التّصب هي مبدلة من التّوين، ويذكر صاحب أسرار العربية اختلاف النحاة في هذه المسألة، "فذهب سيبويه إلى أن الوقف في حالة الرّفع و الجرّ على الألف المبدلة من الحرف الأصلي، وفي حالة التّصب على الألف المبدلة من التّوين حملاً للمعلّ على الصّحيح"^{٧٧}. فليس هناك اختلاف بين الأتباري وابن الخشّاب في قراءة رأي سيبويه، بل كان الاختلاف عند الأتباري في عبارته راجع إلى أن الألف مبدلة من الحرف الأصلي، فهو يقصد تحوّل الواو أو الياء إلى الألف.

آراء النحاة في إعراب المقصور من وجهة صوتية:

رفض ابن جني اعتبار الألف في المقصور عوضاً أو بدلاً عن الألف المحذوفة سواء في الوصل أو الوقف وهو بذلك يؤيد مذهب المازني والفراء بأن الألف آخر المقصور هي الأصلية، إذ ليس التّوين أو الألف عوضاً عن الأصل، وتفسير ذلك عنده أن التّوين يسقط في الوقف والألف الذي يكون بدلاً من التّوين يُذهب الوصل^{٧٨}.

وذهب كذلك إلى أن المقصور الذي ينتهي بألف لا يظهر فيه الإعراب معللاً ذلك أن الألف ساكنة والتّوين بعدها ساكن، فحذفت الألف وظلّت الفتحة علامة على الألف المحذوفة، "والمقصور كلّه لا يدخله شيء من الإعراب لأن في آخره ألفاً، والألف لا تكون إلا ساكنة تقول في الرّفع: هذه عصا يا

فتى وفي النصب رأيت عصا يا فتى وفي الجرّ مررت بعصا يا فتى كلّه بلفظ واحد، وسقطت الألف من اللفظ لسكونها وسكون التّوين بعدها وبقيت الفتحة قبلها تدلّ على الألف المحذوفة، فإن وقفت على المرفوع من هذا أو المجرور حذفت التّوين كما فعلت في الصّحيح ووقفت على الألف التي هي حرف إعراب، فنقول في الوقف: هذه عصا ومررت بعصا، فإن وقفت على المنصوب المنون أبدلت تنوينه ألفاً في الوقف وحذفت الألف الأولى التي هي حرف الإعراب لسكونها و سكون الألف التي هي عوض من التّوين بعدها نقول في الوقف: رأيت عصا^{٧٩}، وبالنظر في نص ابن جنّي حول هذه المسألة ثمّ نص ابن الخشّاب يثبت أن ابن الخشّاب قد اعتمد على رأي ابن جنّي في هذه المسألة مع اتجاه مختلف حول بسط المسألة من جهة صوتية.

وتثبت كتب النّحو أن القول في ألف المقصور جرى على ثلاثة مذاهب: أن هذه الألف مبدلة من التّوين في الحالات الثّلاث، فلام الكلمة محذوفة، وهو رأي أبي الحسن والفراء والمازني، والمذهب الثّاني أنها الألف المنقلبة عن الأصل في الأحوال الثّلاث، فحذف التّوين أعاد الألف وهو رأي أبي عمرو و الكسائي، والذي يؤيد هذا الرّأي إمالة الألف في حال الوقف والاعتداد بها رويًا، ولا تصلح الألف المبدلة من التّوين في الإمالة أو الرّوي، والمذهب الثّالث أن الألف في حالة النّصب مبدلة من التّوين وفي حالتها الرّفع و الجرّ هي بدل من لام الكلمة وهو رأي سيبويه ومعظم النّحويين^{٨٠}. ويتبدّى من هذه الآراء أن حركة التّفكير النّحويّ في مسألة الإعراب قد انتقلت من المظهر الصّوتيّ لتفسير حالة طرأت على البنية الصّوتية للكلمة بسبب الإعراب؛ بمعنى أن التّفكير النّحويّ استحضّر الجانب الصّوتيّ للغة، وهو أساس في تشكيل اللغة المنطوقة، فلا بدّ من تفسير التّغيرات التي حدثت بالاستناد إلى معطيات اللغة الصّوتية.

النتائج:

خلص البحث في هذه الجزئية إلى أن الطّبيعة الصّوتية أساس معرفيّ اعتمد عليه التّفكير النّحويّ في معالجة مسائل كثيرة تخصّ التّراكيب لأنها تنشأ عنها ظاهرة الإعراب، والحركات الإعرابية هي آلية توجز تلك العلاقات والمؤثرات الإعرابية التي تتمظهر بصبغة صوتية لا يمكن تفسيرها إلا من جانب صوتيّ يقرب الحالات الحادثة نتيجة الإعراب، فالتحوّل الذي حدث في المنقوص المصروف نتيجة الإعراب عبارة عن مسائل صوتية خالصة، وكذلك المقصور المنون

فقد استقرّ على صورة واحدة استدعت الإعراب المقدر، وفتحت باب المساجلات والاجتهادات في التّحقيق النّحويّ لأصالة الألف أو إبدالها من التّثوين أو على اعتبارها محذوفة، ولمّا كان المقصور يتمظهر في صورة واحدة بالتّثوين أو الوقف على الألف فإنّ ما قدّم من تفسيرات لم تلغ أو تغيّر المظهر الإعرابي المقدر بالنهاية.

- اللّغة طبيعة متحوّلة من الدّهنية إلى الصّوتية التّركيبية، واستندّ التفكير النّحويّ إلى هذه البنية المعرفية في وصف العلاقات بين عناصر التّركيب.
- وظيفة التفكير النّحويّ في ضوء طبيعة اللّغة هي صياغة العلاقات بين جزئيات التّركيب في منظومة نحوية قوامها القانون اللّغويّ.
- مأسسة أبواب النّحو التي صنعها التفكير النّحويّ إنّما هي علاقة النّحو بطبيعة اللّغة التّركيبية.
- القيود المفترضة في الاستعمال هي ما يجريه المتكلّم في نص منضبط تحكمه جهات الكلام التي يمكن التّعبير عنها بالوظيفة النّحوية لكلّ عنصر.
- أسّس التفكير النّحويّ في صناعة الإعراب على طبيعة اللّغة الصّوتية التّركيبية.
- بلور البحث النّحويّ أهميّة الإعراب في المزيلة بين المعاني المتكافئة باللفظ بناءً على معطيات الطّبيعة التّركيبية التي أظهرت جانباً صوتياً تميّز بالتّغيير.
- تمسّك ابن الخشّاب برواية معيّنة لشاهد من الشّواهد حيث يكون التّركيب على ما يقتضيه المعنى دليل على أنّ هناك تلازماً بين الإعراب والمعنى.
- اعتبارات المعنى مرتبطة بتحوّلات التّركيب؛ لذلك يتدخّل التفكير النّحويّ وإن كان تدخّلاً معيارياً لجعل التّركيب صورة المعنى.
- ركّز التفكير النّحويّ على الطّبيعة الصّوتية في تفسير إعراب المنقوص في حالتها الرفع والجرّ وكذلك في إعراب المقصور.

الهوامش:

- (١) المسدي، عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٦، ص ٢٧.
- (٢) المرجع السابق، ص ٢٨.
- (٣) عبابنة، يحيى، والزعيبي، آمنة، اللسانيات المعاصرة، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٩، ص ١٥.
- (٤) غاليم، محمد، وبريسول، أحمد، وتورابي، عبد الرزاق، في اللسانيات العربية، كنوز المعرفة، عمّان، ٢٠٢١،

ص ٢٤٧.

- (٥) حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٧٣، ص ١٠.
- (٦) المرجع السابق، ص ١٠.
- (٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٢، ج ١، ص ٣٣.
- (٨) حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٧٣، ص ١٠.
- (٩) عباينة، يحيى، والزعبي، آمنة، اللسانيات المعاصرة، دار الكتاب الثقافي، إريد، ٢٠١٩، ص ١٥.
- (١٠) غاليم، محمد، وبريسول، أحمد، وتورابي، عبد الرزاق، في اللسانيات المعرفية، كنوز المعرفة، عمان، ٢٠٢١، ص ٢٤٨.
- (١١) القرمادي، صالح، والشاويش، محمد، وعجينة، محمد، دروس في علوم الألسنية العامة، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥، ص ٣٤.
- (١٢) المرجع السابق، ص ٣٤.
- (١٣) حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٧٣، ص ٢٨.
- (١٤) المسدي، عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ص ٢٨.
- (١٥) ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٧٢، ص ٢٧-٢٨.
- (١٦) المرجع السابق، ص ٢٩.
- (١٧) عباينة، يحيى، والزعبي، آمنة، اللسانيات المعاصرة، دار الكتاب الثقافي، إريد، ٢٠١٩، ص ١٥.
- (١٨) حسان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٩٠.
- (١٩) المرجع السابق، ص ٩٥.
- (٢٠) السيرافي، الحسن بن عبد الله المرزبان أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم الخفاجي، الناشر مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦، ص ١٣.
- (٢١) بو درع، عبد الرحمن، الأسس المعرفية للغويات العربية، دار ورد الأردنية للنشر، عمان، ٢٠١٣، ص ١٠٣.
- * أثبت ذلك ابن جني بسؤاله الشجري: 'يا أبا عبد الله كيف تقول ضربت أخاك فقال كذاك فقلت: أفتقول ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول أخوك أبدا، فقلت: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فقال كذاك،

- فقلت: ألسنت زعمت أنك لا تقول أخوك أبدا؟ فقال: أيش ذا اختلفت جهتا الكلام... ابن جنبي، الخصائص ج ١، ص ٢٥٠.
- (٢٢) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحم بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص ٢٩.
- (٢٣) بو علي، فؤاد، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١١، ص ٤٩٠.
- (٢٤) بو درع، عبد الرحمن، الأسس المعرفية للغويات العربية، دار ورد الأردنية للطباعة والنشر، عمان، ط ١، ٢٠١٣، ص ١٢٥.
- (٢٥) سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ج ١، ص ١٣.
- (٢٦) بو درع، عبد الرحمن، الأسس المعرفية للغويات العربية، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٣، ص ١٤١.
- (٢٧) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨، ج ١، ص ٢١.
- (٢٨) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨، ج ١، ص ١٣.
- (٢٩) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحم بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص ٣٤.
- (٣٠) المرجع السابق، ص ٣٥.
- (٣١) ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص ٣٤.
- (٣٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصحاح في اللغة العربية، ت: أحمد حسن، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ٤٣.
- (٣٣) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قار بونس، ليبيا، ط ٢، ١٩٩٦، ج ١، ص ٥٣.
- (٣٤) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٤، ص ٤١٣.
- (٣٥) ابن جنبي، ابو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد عي النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٢، ج ١، ص ٣٥.
- (٣٦) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق:

- إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ج ١، ص ١٩٦.
- (٣٧) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ج ١، ص ١٩٦.
- (٣٨) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص ٣٤.
- (٣٩) المرجع السابق، ص ٣٤.
- (٤٠) المرجع السابق، ص ٣٤.
- (٤١) ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ج ٢، ص ١٤٦.
- ابن الخشاب، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ص ٤٠. وذكر المحقق أن الشاهد غير موجود في كتاب سيبويه مع أن ابن الخشاب أشار إلى وجوده مضبوطاً بالرفع، والشاهد لأبي خراش الهذلي خويلد بن مرة. وقد قرأ ابن جني (مصغى الخد) برفع مصغى خبر لـ (كأنه) والذي في تعليقات ديوان الهذليين ١٤٦/٢ أنه بالنصب على الحالية وعلى ذلك لا يأتي ما يريد ابن جني الاستشهاد له، ج ١، ص ٢٥٩. الخصائص، تعليق حاشية الخصائص.
- (٤٢) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص ٤٠-٤١.
- (٤٣) المرجع السابق، ص ١٣٩.
- (٤٤) ابن الخشاب، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ص ١٣٩.
- الشَّراب، محمد محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧، ج ١، ص ٣٠٧.
- (٤٥) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص ١٤٢.
- (٤٦) المرجع السابق، ص ١٤٢.
- (٤٧) المرجع السابق، ص ١٤٦.
- (٤٨) المرجع السابق، ص ١٤٦-١٤٧.
- (٤٩) ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة

- العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص ١٥٨.
- (٥٠) المرجع السابق، ص ١٥١.
- (٥١) المرجع السابق، ص ١٥٩.
- (٥٢) المرجع السابق، ص ١٥٩.
- (٥٣) المرجع السابق، ص ١٦٠.
- (٥٤) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحم بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص ١٦٠.
- (٥٥) المرجع السابق، ص ١٦٢، والبيت لزياد بن معاوية الذبياني.
- شراب، محمد محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧، ج ١، ص ٣٠٣، رقم الشاهد (٨٧).
- (٥٦) ابن الخشاب، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ص ١٦٢.
- (٥٧) المرجع السابق، ص ١٦٣.
- (٥٨) بو علي، فؤاد، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي، عالم الكتب الحديث، إريد، ٢٠١١، ص ٤٧٢-٤٧٣.
- (٥٩) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٢، ج ٢، ص ٤٧٧.
- (٦٠) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحم بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص ٤٠.
- (٦١) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين عبد الله البغدادي، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦، ص ١٨٣.
- (٦٢) المرجع السابق، ص ١٨٣.
- (٦٣) المرجع السابق، ص ١٨٥.
- (٦٤) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحم بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص ٤١.
- (٦٥) سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٣٠٨.
- (٦٦) الرجح السابق، ج ٣، ص ٣٠٨.
- (٦٧) بو علي، فؤاد، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي، عالم الكتب الحديث، إريد، ٢٠١١، ص ٤٧٦.

- (٦٨) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحم بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص٤٥.
- (٦٩) المرجع السابق، ص٤٦.
- (٧٠) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحم بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص٤٦.
- (٧١) المرجع السابق، ص٤٧.
- (٧٢) المرجع السابق، ص٤٨، شرح المفصل، ٧٦/٩، الديوان، ص٤٦٤.
- (٧٣) المرجع السابق، ص٤٨.
- (٧٤) المرجع السابق، ص٤٨.
- (٧٥) المرجع السابق، ص٤٩.
- (٧٦) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحم بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢، ص٤٩.
- (٧٧) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين أبو البركات، ٥٧٧هـ، دار الأرقم بن الأرقم ط١، ١٩٩٩، ص٥٧.
- (٧٨) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٢، ج٢، ص٢٩٨.
- (٧٩) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٥٢، ص١٦.
- (٨٠) الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين، شرح الأشموني لألفية بن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ج٤، ص٤-٦. وانظر: - العكبري، كتاب التبيين عن مذاهب النحويين، ص١٨٦. والأنباري، أسرار العربية، ص٥٧.

المراجع:

- ١- الأشموني، محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين، شرح الأشموني لألفية بن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- ٢- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين أبو البركات، ٥٧٧هـ، دار الأرقم بن الأرقم ط١، ١٩٩٩.

- ٣- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٤.
- ٤- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٢.
- ٥- حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٧٣.
- ٦- حسان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.
- ٧- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن احمد بن أحمد، المترجل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٧٢.
- ٨- بو درع، عبد الرحمن، الأسس المعرفية للغويات العربية، دار ورد الأردنية للنشر، عمان، ٢٠١٣.
- ٩- الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦.
- ١٠- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.
- ١١- السيرافي، الحسن بن عبد الله المرزبان أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم الخفاجي، الناشر مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦.
- ١٢- شراب، محمد محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.
- ١٣- عبابنة، يحيى، والزعي، أمنة، اللسانيات المعاصرة، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٩.
- ١٤- بو علي، فؤاد، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١١.
- ١٥- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين عبد الله البغدادي، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦.
- ١٦- غاليم، محمد، وريسون أحمد، تورابي، عبد الرزاق، في اللسانيات العربية، كنوز المعرفة، عمان، ٢٠٢١.
- ١٧- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصحاحي في فقه اللغة العربية، ت: أحمد حسن، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- ١٨- القرمادي، صالح، والشاويش، محمد، وعجينة، محمد، دروس في علوم الألسنية العامة، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥.
- ١٩- المسدي، عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٦.
- ٢٠- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.